



قدم اقتراحاً بقانون شاركه فيه المطر والداهوم والصقبي والموزير.. باعتبار كيانها تملكه «التأمينات»

أسامة الشاهين: اقتراح بقانون لإنشاء شركة توفر الخدمات التمويلية للمتقاعدين والمتقاعدات وفقاً للشرعية

الهدف الأول والأخير مكافحة الربا المؤتم والتخفيف عن كاهل المواطنين عبر إسقاط البدلات



أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح بقانون في شأن إنشاء شركة تعنى بتوفير الخدمات التمويلية لخدم المتقاعدين والمتقاعدات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية باعتباره كياناً تملكه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وقال الشاهين، في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن هذه الشركة تعد كياناً مستقلاً يدخل أرباحاً للمؤسسة، وفي نفس الوقت

يلغي عن المواطنين والمواطنات التكاليف الباهظة لاستبدال معاشاتهم التقاعدية المكلفة عليهم. ولفت الشاهين إلى أن مقدمي الاقتراح هم النواب د.حمد المطر ود.بدر الداوم ود.عبدالعزیز الصقبي وشعيب الموزير.

ورأى أن تلك الشريحة الكبيرة من المتقاعدين والمتقاعدات من أبناء الوطن يعانون من عجزهم عن تمويل احتياجاتهم وفوائد باهظة وقاحشة تفرض

عليهم من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وأشار الشاهين إلى أنه في هذا السياق وجه سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية خليفة حمادة عن مصير دراسة الجدوى وقرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المؤرخ في أكتوبر 2019 والذي كلف المؤسسة بدراسة إنشاء هذه الشركة من قبل المؤسسة بنفسها.

وأضاف أنه طالب الوزير بصورة من هذا القرار

لا نبحت عن مشاكل أو أزمات أو عناد أو مكابرة وقيادة للمشهد

التزام جميع الوزارات بإعادة استغلال مبانيها

عبدالكريم الكندري لعدم تجديد عقود إيجار الحكومة للأبراج

ومع توجه الدولة لترشيد الإنفاق وسد أوجه الصرف غير المبرر تستمر هذه الجهات الحكومية بتأجير الأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية من أجل العمل الحكومي بشكل مبدل هدر في الميزانية وفي بعض الأحيان شبهة تنفيذ. ونص الاقتراح على ما يلي:



تقدم النائب د.عبدالكريم الكندري باقتراح برغبة، بعدم تجديد عقود الإيجار التي قامت بها الوزارات والهيئات والجهات الحكومية للأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية، وإلزام الوزارات بإعادة استغلال المباني الحكومية.

وقال في مقدمة اقتراحه إن أحد أبواب الهدر بميزانية الدولة يتمثل في توسع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بتأجير المباني أو الأدوار تجارية أو استثمارية كمكاف ومواقع على الرغم من وجود المباني حكومية والتي لو تم استغلالها صحیحاً وتمت إعادة توزيعها بشكل مناسب لاستطاعت استيعاب الكثير من الموظفين والعاملين بها.

أ- عدم تجديد عقود الإيجار الحالية التي قامت بها الوزارات والهيئات والجهات الحكومية للأبراج أو الأدوار التجارية والاستثمارية. 2- إلزام جميع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بوضع دراسة لإعادة استغلال المباني الحكومية من أجل استيعاب الموظفين والعاملين الحاليين والقادمين.

مع تطبيق الإجراءات على من يتجاوز

يوسف الغريب: دور رابع في السكن الخاص والنموذجي

ومنها عدم توفير الأراضي وعدم وجود بنية تحتية مناسبة، ومع الإجراءات طويلة المدى المتخذة حالياً من قبل الحكومة لمحاولة حل المشكلة وتطوير مفهوم الرعاية السكنية بشكل عام يجب على الحكومة اتخاذ طرق وإجراءات سريعة لمعالجة آثار هذه القضية وأهمها التعديل على لائحة البناء.



تقدم النائب يوسف الغريب باقتراح برغبة بالسماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي. وقال الغريب في مقدمة اقتراحه إن القضية الإسكانية التي تتصدر أولويات المواطن الكويتي أصبحت القضية الأكبر لدى الأسر الكويتية، وانعكست آثارها السلبية على معيشة المواطن اليومية بسبب استمرار اتساع الفجوة بين النمو في عدد الأسر الكويتية وألية توزيع الطلبات الإسكانية، إلى أن وصلنا إلى هذه المرحلة المعقدة وتكدس طلبات الإسكان. وفي ظل المشاكل التي تحيط بهذه المشكلة،

يلى: السماح ببناء الدور الرابع في السكن الخاص والنموذجي، على أن تطبق الإجراءات المتبعة على من يتجاوز خلافاً لذلك.

البرلمان العربي: تاريخ مشرف للعمل الخيري الكويتي

أبناء الشعب الجيوتي بمجمع الرحمة والتي تؤمن لهم حياة كريمة، مؤكداً أن العمل الخيري سمة من سمات الكويت التي عرفت بها في الماضي وحتى وقتنا الحالي، وأن مشروعات جمعية الرحمة العالمية في جيوتي تعكس إنسانية الكويت وتاريخها المشرف في العمل الخيري والعتاءة اللامحدود. كما تمنى وفد البرلمان العربي دور وزارة الخارجية الكويتية في دعم العمل الخيري الكويتي، وتقديم الدعم والمساندة للمحتاجين في الدول النامية، بإشراف من جمعية الرحمة العالمية المشرفة بعتائها في أكثر من 42 دولة حول العالم.



دمحمد الحويلة وخالد الحسم بتوسطان الحضور

جيوتي والتي لمسوها عن قرب من دعم للشباب في مجال الصناعات الصغيرة والمشروعات والبرامج التنموية التي يقوم بها

نشاطات المجمع الذي يخدم قطاعاً عريضاً من أبناء الشعب الجيوتي. وأشاد وفد البرلمان العربي بجهود الكويت على أرض

وأعرب الحسم عن شكره وتقديره للبرلمان العربي لدوره في دعم البلدان العربية والوقوف بجانبها ومساندتها. مستعرضاً في الوقت ذاته

رحب القائم بأعمال سفارتنا بجيوتي خالد مبارك الحسم بزيارة رئيس البرلمان العربي وعضو مجلس الأمة عضو البرلمان العربي د.محمد الحويلة والنائب حسن البرغوتي نائب رئيس البرلمان العربي والوفد المرافق لرئيس البرلمان، حيث قام الجميع بزيارة مجمع الرحمة الخنوي بجمهورية جيوتي والإطلاع على تجربة الكويت الفريدة وجهود أبنائها البارزة في العمل الإنساني والتنموي والخيري وخدمة أبناء الشعب الجيوتي في الكثير من المجالات الإنسانية والصحية والتعليمية والتنموية.

رصيد الديون المستحقة للحكومة 1,6 مليار دينار

«الميزانيات»: إحالة الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة إلى لجنة «الأموال العامة» لتحديد آلية التعامل معها

المالية السابقة وهذا الأمر يحتاج إلى متابعة هذه الديون وفرزها وتصنيفها حسب تواريخ استحقاقها ومدى إمكان تحصيلها من عدها خصوصاً أن غالبية تلك الديون مرت عليها سنوات عديدة من دون تسوية وما مدى إسقاطها بالتقادم.

وبين الملا أن اللجنة طلبت بياناً بذلك منذ عام 2009 حتى تاريخه بجدول مقارنة على مستوى الجهات كافة سنوياً، وأيدت وزارة المالية استعدادها للتنسيق مع الجهات الحكومية وموافاة اللجنة بالبيانات المطلوبة.



يوسف الفضالة وشعيب الموزير وخالد العتيبي ود.بدر الداوم ود.بدر الملا وعدنان عبدالصمد خلال اجتماع اللجنة

أول مرة في الكويت شاهد بتقنية الواقع المعزز



مع ممثلين من الجهات الرقابية كافة. ولفت إلى أنه تبين للجنة أن رصيد الديون المستحقة للحكومة بلغ 1,6 مليار دينار بزيادة قدرها 6% عن السنة

التوظف والمسجلة من قبل ديوان الخدمة المدنية للسنة المالية نفسها. وأوضح أن اللجنة بدأت مناقشة الإطار العام للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة

مناقشة أبرز الظواهر للمخالفات المالية المسجلة على تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020/2019 مع جهاز المراقبين الماليين، كما ناقشت أبرز الظواهر الخاصة لشؤون

التعامل مع آلية إقرارها لحن ورود رأي لجنة حماية الأموال العامة بشأنها وذلك خلال شهرين كحد أقصى. وأشار الملا إلى أن اجتماعات اللجنة تضمنت

أو تعديلات تشريعية يراها ديوان المحاسبة في سبيل دعم وتطوير عمل الرقابة على المال العام وسد الثغرات التشريعية التي استغلها الجهات الحكومية في تعطيل محاسبة مرتكبي المخالفات المالية.

وأضاف أن اللجنة اجتمعت مع ديوان المحاسبة لاتخاذ قرارها بشأن الملاحظات والمخالفات المالية المستمرة والواردة في تقارير ديوان المحاسبة السنوية خلال الفترة من 2000/1999 حتى السنة المالية 2011/2012 والتي لم تتم تسويتها حتى تاريخه وأقرها على المال العام.

وبين أن اللجنة قررت الموافقة على إحالة تلك الحسابات الختامية المعلقة والمرفوضة من قبل اللجنة عن تلك السنوات إلى لجنة حماية الأموال العامة برسالة واردة إلى المجلس وتأجيل البت في

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د.بدر الملا إن اللجنة اجتمعت منذ بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر حتى الآن 12 اجتماعاً، ناقشت فيها مواضيع عدة مع الجهات الرقابية في اجتماعات تمهيدية بما يتعلق بالسنه المالية 2019/2020.

وأوضح في تصريح صحفي أنه تم عقد 4 اجتماعات مع ديوان المحاسبة لمناقشة أهم الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المسبقة للديوان وأهم الملاحظات والمؤشرات المالية والظواهر الرقابية في تقاريره إلى أهم المخالفات المالية المسجلة على الجهات الحكومية والمحاکمات التأديبية وما تم بهذا الشأن. وأكد الملا أن اللجنة على أتم الاستعداد لتبني أي تصورات